فضائع اليمن وتقطيع المعارضين تقتضي محاسبة السعوديين لا الجلوس معهم

وصفت صحيفة الإندبندنت البريطانية جلوس رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي مع محمد بن سلمان بالتواطؤ، وقد نقلت الصحيفة شجب زعيم حزب العمال البريطاني جيرمي كوربن لذلك اللقاء الذي قال عنه إنه تواطؤ من رئيسة الوزراء البريطانية في الحرب باليمن، وشدد كوربن على أن تتخذ ماي موقفاً أكثر حزماً لتؤكد لـ"ابن سلمان" أن بريطانيا ستتوقف على الفور عن بيع الأسلحة لنظامه، وأنها تحمله المسؤولية عن مقتل الصحفي جمال خاشقجي.

وجاء ذلك الشجب بعد اللقاء الذي دار بين رئيسة وزراء بريطانيا مع محمد بن سلمان في قمة العشرين التي انتهت السبت الماضي في مدينة أوساكا في اليابان.

وكانت ماي قد قالت إنها استغلت ذلك اللقاء الذي استمر 20 دقيقة لحث ولي العهد السعودي على العمل مع الأمم المتحدة وإيجاد حل للحرب التي تقودها بلاده في اليمن، ورغم أن ماي دعته في هذا اللقاء إلى عملية قانونية شفافة فيما يتعلق بجريمة قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي أطلق كوربن تصريحات نقلتها "الإندبندنت" قال فيها إن رئيسة الوزراء لم تذهب بعيداً في إظهار رفض بريطانيا أفعال

الحاكم الفعلي للسعودية. وقال: "كان عليها القول بشدة أن الحكومة البريطانية ستقوم مباشرة بوقف بيع السلاح لنظامه وضرورة تحميله مسؤولية جريمة القتل البشعة للصحفي جمال خاشقجي". وأضاف الزعيم العمالي أن "بريطانيا ضخت معدات عسكرية بقيمة 4.6 مليار جنيه استرليني للنزاع في اليمن، وبنهاية هذا العام سيصل عدد القتلى إلى ربع مليون يمني، لا يتجاوز أعمار نصفهم خمسة أعوام".

وقالت الصحيفة البريطانية إن كوربن قد أشار إلى قرار محكمة الاستئناف الذي وجد أن "الحكومة البريطانية لم تقم بأية محاولة للتأكد من خرق التحالف الذي تقوده السعودية القانون الدولي الإنساني في اليمن". وأضاف "ليس جيداً لتيريزا ماي وحكومتها تصديق ما يقوله السعوديون".

وقال كوربن "الأدلة عن ارتكاب جرائم حرب في اليمن والهجمات ضد المدنيين وفظائع القتل الجماعي والتجويع والقتل الوحشي للمعارضين في الداخل والخارج تعني محاسبة السعوديين لا التعامل معهم كحلفاء عسكريين".

وأصبح ولي العهد مركز انتباه عالمياً بعد الحرب التي شنها في اليمن عام 2017 وقتل الصحفي جمال خاشقجي العام الماضي في إسطنبول. وبعد أربعة أعوام من شن الحرب على اليمن التي قصد منها هزيمة المتمردين الحوثيين بلغ عدد القتلى المدنيين 8.000 شخص وجرح 9.500 آخرين وذلك حسب أرقام "يمن داتا بروجيكت" فيما مات عشرات الآلاف بسبب الجوع ونقص الغذاء والدواء.

وتتعرض العملية السلمية التي تقودها الأمم المتحدة للخطر بسبب اتهامات الحكومة اليمنية التي تدعمها السعودية للمبعوث الدولي بأنه متحيز مع المتمردين. وتقوم الحكومة البريطانية بالاستئناف ضد الحكم الصادر عن المحكمة والذي أقرت فيه أن مبيعات السلاح البريطانية للسعودية غير قانونية، وذلك لاحتمال استخدام الأسلحة لخرق القانوني الدولي الإنساني في اليمن. فيما لم يكشف عن إجراءات محاكمة 11 شخصاً متهماً بقتل خاشقجي منهم خمسة يواجهون حكم الإعدام. ولم يعرف من هم.

وكشف تقرير للمقررة الخاصة للأمم المتحدة الأسبوع الماضي عن قتل خاشقجي بأنه جريمة دولة مدبرة وطالبت بتحقيق معمق بدور المسؤولين السعوديين ومنهم محمد بن سلمان.

وقال مسؤول بريطاني في أوساكا إن رئيسة الوزراء أكدت على أهمية العمل على حل سياسي والتعاون مع الأمم المتحدة. و"في مسألة المحاسبة لقتلة جمال خاشقجي، أكدت رئيسة الوزراء على أهمية أن تكون العملية القانونية شفافة".